اختتام أعمال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس، الأرجنتين

اختتم المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي استغرق لأربعة أيام في 13 ديسمبر 2017م مع التزامٍ من الدول الأعضاء، في جملة أمور، بضمان التوصل إلى اتفاق بشأن إعانات مصايد الأسماك. واتفقت الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة البناءة في مفاوضات إعانات مصايد الأسماك وذلك بهدف اعتماد اتفاق من قبل المؤتمر الوزاري المقبل في عام 2019م بشأن الضوابط الشاملة والفعالة التي تحظر أنواعاً محددةً من إعانات مصايد الأسماك التي تسهم في الإفراط في صيد الأسماك والقدرات، وإلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الدول الأعضاء عدداً من القرارات الوزارية الأخرى، بما فيها تمديد الممارسة بعدم فرض رسوم جمركية على الإرسالات الإلكترونية لمدة عامين. وأحاط المؤتمر أيضاً بالعمل الذي أنجزه مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وفقاً للقرار الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في 19 ديسمبر/ كانون الأول2015م بشأن "شكاوى عدم انتهاك والحالة في اتفاقية تريبس" (WT/L/976)، ووجهه لمواصلة دراسته لنطاق وطرق تقديم الشكاوى من الأنواع المنصوص عليها في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1995، وتقديم توصيات إلى المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية في عام 2019م. وتم الاتفاق على أن في هذه الأثناء لن تتقدم الدول الأعضاء بهذه الشكاوى بموجب اتفاقية تريبس. وكذلك الأعضاء ملتزمة بمواصلة المفاوضات في جميع المجالات. وترأست المؤتمر الوزاري الوزيرة الأرجنتينية سوزانا مالكورا.

وكما كشف المؤتمر الوزاري الحادي عشر عن "البوابة القطنية" التي قد تساهم في نظام تجارة القطن أكثر فعالاً من خلال توفير أفضل شفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتجارة منتجات القطن والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالأنشطة اليومية لمنتجي القطن والتجار وصانعي السياسات.

لأول مرة في تاريخ منظمة التجارة العالمية، أيد أيضاً أعضاء منظمة التجارة العالمية ومراقبوها مبادرة جماعية رامية إلى زيادة مشاركة المرأة في التجارة. وأنه من المتوقع أن توفر الإجراءات المبينة في الإعلان المذكور وظائف أكثر وأفضل أجراً للمرأة. وستسهم هذه الإجراءات أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية للأمم المتحدة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تمكين كل النساء والفتيات (SDG 5).

وتبادل أيضاً قادة القطاعين العام والخاص في 12 ديسمبر/ كانون الأول الآراء بشأن تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة التاريخية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية لجني ثمار التجارة الأسرع والأقل كلفة على الحدود.

وبينما لم يتم التوصل إلى أي اتفاق في عدد من القضايا الموضوعية التي كانت قيد النقاش في المؤتمر. وأحد المجالات الرئيسية التي لم يتم الاتفاق عليها هو التخزين العام للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي. وأعرب العديد من الأعضاء عن أسفهم لأنهم رغم الانتداب الممنوح لم يتمكنوا على إتمام المفاوضات في المؤتمر الوزاري الحادي عشر. حيث لم تنتهي القضايا الأخرى المتعلقة بالمفاوضات الزراعية.

ومع ذلك، أصدر وزراء من 44 عضوا في منظمة التجارة العالمية بياناً مشتركاً في 11 ديسمبر/ كانون الأول مؤكدين دعمهم لمنظمة التجارة العالمية وكما أكدوا من جديد "مركزية" النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وقالوا إنهم يولون أهمية بالغة لإطار قواعد منظمة التجارة العالمية التي ساعدت على تعزيز التجارة الدولية والتنمية وتسهيل التسوية السلمية للمنازعات التجارية، وخدمت بمثابة حصن ضد الحمائية، والتي ساهمت في تعزيز واستقرار الاقتصاد العالمي.